اسرائيل لطلب المساعدات العسكرية الخارجية اثناء القتال . ولذلك فأن « الحدود الآمنة » لم تعد كافية بحد ذاتها لضمان نجاح استراتيجية دفاعية ، ولا بد من العودة مجددا الى استراتيجية « الهجوم المضاد المسبق » ، اي الى سياسة توجيه « الضربة الاولى » . وقد عبر الجنرال « يسرائيل طال » عن هذه الفكرة بوضوح في الفقرات التي اشرنا اليها مسبقا وفي فقرات اخرى وردت ضمن محاضرة له القاها في « بيتح تكفا » ، اثر تعيينه في منصب طوارىء كبير في تشكيلات الاحتياط في الجيش الاسرائيلي في ١٣/١٢/١٩٧٤ ، قال فيها « على الرغم من أن الحدود قد ابتعدت منذ حرب الايام الستة ، واصبح لدينا عمق استراتيجي ، فاننا لا نستطيع السماح لانفسنا بخوض حرب دفاعية في المستقبل ، بل علينا ان نخوض حربا هجومية في عمق اراضي العدو ... ونستطيع ، كما هو معروف ، ان نخوض حروبا دفاعية ، كما حدث في الايام الاولى من حرب يوم الغفران ، ولكن في مثل هذه الحالة ، سيكون العرب هم الذين يحددون امد الحرب ، وسنضطر نحن الى دفع ضريبة ضخمة في ميدان القتال »(٩) .

وتناول « زئيف شيف » المسألة فقال « ان العمق الاستراتيجي يمنح المدافع نفسا طويلا ، وفي مكان كسيناء ، يحول دون نقل الحرب بسرعة الى مناطق مأهولة بالسكان . بيد انه لا يضمن سلفا بأن لا يكون للمهاجم في المرحلة الاولى تفوق كبير ويصيب المدافع بخسائر كبيرة »(١٠) .

والواقع انه ليست فقط « الحدود الآمنة » ، وما ولدته من شعور بالاطمئنان المترتب على وجود العمق الاستراتيجي ، كان السبب لتخلي اسرائيل جزئيا عن مبدأ « توجيه الضربة الاولى » من الناحية النظرية (اذ انها كانت عمليا لا تملك خيارا اخر عشية بدء الحرب) ، وانما كان سوء تقديرها السياسي — الاستراتيجي لنوايا وقدرات العرب العسكرية ، الناتج عن احساسها الامني المفرط بتفوقها العسكري وقدرتها على ضرب الجيوش العربية بسهولة تحت اي ظرف ، هو الذي قادها فعليا الى عدم شن « هجومها المضاد المسبق » هذه المرة . ولذلك فان العودة الى التمسك المطلق بهذا المبدأ تشكل ضرورة امنية كبرى لاسرائيل حتى يمكن لنظريتها الامنية ان تستعيد توازنها وتعمل مبادئها المترابطة بعضها ببعض ، اذ ان فقدان المبادرة الهجومية يقود الى فقدان الحركة على الخطوط الداخلية بفاعلية ، وفقدان القدرة على الحسم السريع ، ومن ثم فقدان « الحرب القصيرة » والاضطرار الى طلب المعونة الخارجية العاجلة ، وبالتالي يضيع ايضا مبدأ « قوة الردع » .

٢ — في ضوء ما اثبتته الجيوش العربية من تطور نسبي في قدراتها القتالية (من وجهة النظر الاسرائيلية) والتي زاد كثيرا من خطورتها التفوق الكمي لتشكيلاتها العاملة ، التي تستطيع ان تدخلها الحرب بعد ساعات قليلة من انذارها بذلك ودون حاجة لاجراءات تعبئة عامة ، اصبح من الضروري للجيش الاسرائيلي العامل ان يصبح اكبر مما كان عليه من قبل وأن تقل النسبة العامة لقوات الاحتياط بالقياس لنسبة القوات العاملة ، ولذلك اصبح عدد الجيش العامل يقدر عام ١٩٧٤ بنحو ١٢٥ الف جندي (١٥٠٠٠ دائمين و ١١٠ آلاف مجندين) واصبح الجيش الاحتياطي يقدر بنحو ٢٥٠ الف جندي اخرين ، على حين أن عدد الجيش العامل عام ١٩٧٣ نحو ٩٥ الف جندي وعدد الجيش الاحتياطي نحو ١٨٠ الف جندي(١١) . وبالاضافة الى هذا اصبحت التشكيلات الفرقية هي الاساس في تشكيلات الجيش البري وذات صفة دائمة حتى تستدعي اليها قوات الاحتياط مباشرة وتتوفر بذلك قوة ضاربة مركزة فورا ، وتفيد معلومات بعض الدوائر المطلعة انه في نهاية عام ١٩٧٤ اصبح لدى الجيش الاسرائيلي